

قانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠١٨

بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٨.٢٥٨٦١.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية مليارات وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وواحد وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ١٧٢٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وسبعمائة وتسعة وعشرون مليون جنيه) موزعة كالاتى :
أجور بمبلغ ٧٢٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ١.٠٠٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليارات جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ١٢٧١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وواحد وسبعون مليون جنيه) كله فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٥٠٢٥٨٦١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليارات وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وواحد وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٦٩١٥٥٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٣٣٤٣١١٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٥٠٢٥٨٦١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليارات وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وواحد وستون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨ يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُعمل به كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شوال سنة ١٤٣٩ هـ .

(الموافق ٢٧ يونية سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسي

